المصدر

من كتاب المِنَح الإلهيّة بشرح المُقَدِّمة الفَخرِيّة

في علم النَّحو

لـعَبدِ الله بن عبد الرّحمَن بن مُوسَى الجَلوَتيّ (ت ١١٦٤هـ)

دراسة وتحقيق

م.م. انتصار هندي تبن بدر الخليفاويّ أ.د. محمد جاسم عبد السَّاطوريّ

الملخص:

تناول البحث دراسة وتحقيق (باب المصدر) من كتاب (المِنَح الإلهيّة بشَرح المُقَدِّمة الفَخرِيّة في علم النَّحو) لعبد الله بن عبد الرّحمن بن موسى الجَلوَتيّ (ت ١١٦٤هـ)، وتضمن البحث دارسة يسيرة عن حياة المؤلف، ومؤلفاته التي ورد ذكرها في المصادر، وشيوخه، ومنهجي في التحقيق، مع نماذج من صور المخطوط.

Summary:

The research dealt with the study and investigation (Chapter of the Source) from the book (Divine Grants by Explaining the Honorary Introduction to Grammar) by Abdullah bin Abdul Rahman bin Musa Al-Jalouti (d. 1164 AH). It is a systematic investigation, with examples of manuscript images.

مقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على من أُوتي جوامع الكلم، خيرِ من نطق وتكلّم، سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه من سائر الأُمم.

أمّا بعد:

ينقسم الاسم باعتبار أخذه من غيره وعدم أخذه من غيره إلى جامد ومشتق ، فالجامد ما لم يؤخذ من غيره ، والمشتق بخلافه.

والمشتقَّات في العربية أسماء تؤخذ من الأفعال، وتشاركها في الدلالة على الحدث، وتزيد المشتقات عن الأفعال في دلالتها على معنىً ثان، يضاف إلى الحدث وهو معنى الأصل، مثل (ضَرَبَ) وهو الحدث اشتق منه (ضارب) الذي يدل على الحدث وفاعل الحدث، وأنواع المشتقات عشرة: اسم الفاعل، الصفة المشبهة باسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة، اسم التفضيل (أَفْعَل التفضيل)، واسم الفعل، والمصدر.

والمصدر، وهو اسم الحَدث الْجَارِي على الْفِعْل، كـ: (ضَرْبٌ، وإِكْرَامٌ) وَشَرطه: أَن لا يُصَغَّر، ولا يُحَدُّ بِتاءِ الوحدة، نَحْو: (أَكْلَة)، ولا يفصل بينه وبين معموله تابعٌ، وأن يصح مكانه فعل مع: (أَنْ) أو (مَا) وَعَمله منونًا أَقيس، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد:١٤– ١٥]، ومضافًا لْلْفَاعِل أكثر، نحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١]، ومقرونًا بـ(أل)، ومضافًا لمفعول ذُكِر فَاعله ضَعِيف.

والمصدر هو اسم الحدث، فالفعل يدلّ على طلب قيامٍ بعد التكلم، فالقيام هو الحدث الذي دل عليه المصدر.

ويتحدث هذا البحث عن عمل المصدر؛ أي: المصدر الصريح من كتاب (المِنح الإلهيّة بشرح المُقَدِّمة الفَخريَّة في علم النّحو) لعبد الله بن عبد الرّحمن بن موسى الجَلوتيّ (ت١١٦٤هـ) تحقيقًا ودراسةً، تناول فيه مؤلفه عمل المصدر وشروطه، وذكر كثيرًا من الخلافات بين المدرستين البصرية والكوفية. وهو باب مهمٌّ من أبواب النحو العربي، لا بد لدراس العربية من معرفته والإحاطة به.

واقتضت طبيعة البحث أن يتألف من مقدّمة ومبحثين، جعلت الأوَّل منهما للدراسة، والتي تضمنت ترجمة لصاحب كتاب (المنح الإلهية)، وعملي في التحقيق، ونماذج من نسخ المخطوط، وخصصت الثاني لتحقيق باب المصدر.

المبحث الأول

أولًا: التّعريف بصاحب الكتاب:

لم تسعفني المصادر في الوصول إلى دراسة وافيّة للمؤلِف؛ لكني سأذكر ما وجدته–وإن كان نزرٌ لا يسد رمق الظمآن– وذلك من خلال ما وقفتُ عليه من كتب التراجم والطبقات.

اسمه ونسبه:

هو عبد الله بن الرّحمن بن موسى الجَلوتيَ الرّوميّ.

علمه وعمله:

كان إمامًا بمدينة القسطنطينية بجامع حمزة باشا بالقرب من بيك خانة وكَدِك باشا.

شيوخه:

تجدر الإشارة إلى أني لم أجد للمصنف شيوخًا وتلاميذًا فيما توفر لدي من مصادر وتراجم؛ لكن ورد في كتابه عالمان كان ينقل عنهما بقوله: " وكتب شيخنا"، و "أستاذي الشيخ"

- منصور بن علي بن زين العابدين المنوفي البصير، الشافعي(ت ١١٣٥ هـ)، فقيه، محدث، ناظم مشارك في العلوم العقلية والنقلية، ولد بمنوف، ونشأ بها، وتوفي وقد جاوز التسعين، من آثاره: نظم الموجهات في المنطق، وشرحها.[١]
- عيد بن علي القاهري الشافعي الشهير بالنمرسي (ت ١١٤٠هـ)، ، أخذ عن جماعة من الأئمة، وأخذ عنه جملة من الأفاضل، له: (حاشيه على خطبه شرح العصام على السمرقندية) في البلاغة، و(فتح القهار في منع البناء في حريم الانهار) في الفقه، توفي بالمدينة المنورة، ودفن بالبقيع[٢]
- **مؤلفاته:**

---

[١] يُنظر: معجم المؤلفين: ١٦/١١.

[٢] يُنظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٧٣/٣، وفهرس الفهارس: ٨٠٥/٢.

- المقدمة الفخرية في الاصطلاحات النحوية.
- المنح الإلهية بشرح المقدمة الفخرية، وهو شرح لكتابه الآنف الذكر، والذي قمنا بتحقيقه.
- التحفة المنيرة في منع إطلاق المطلق على وجود الحق للزوم بسطه إلى وجود الكائنات، وفرغ من تبييضه سنة (١١٣٩هـ).
- النبذة اليسيرة على حاشية القيرواني لشرح السنوسية.

وفاته:

توفي (رحمه الله) سنة ١١٦٤هـ=١٧٥١م.

ثانيًا:منهجه:

١- **العناية بالحدود والمعاني اللغوية والاصطلاحية:** كان المصنف حريصًا على ذكر الحدود لغطة واصطلاحًا، ومن ذلك تعريفه للتمييز: (وهو الاسم الدّال على الحدث الجاري على الفعل، كـ(الضَّرب والإكرام)).

٢- **الشرح بالإعراب:** عمد الشارح إلى توضيح بعض عبارات شرحه بالإعراب بقصد الإبانة عن المعنى، ومن ذلك: (نحو: (أعجبَني ضربٌ زيدٌ عمرًا أمسِ)، وإعرابه: أعجبَ: فعل ماضٍ، والنُّون للوقاية، وياء المتكلِّم مفعول به، والمصدر الذي هو ضرب فاعلُ أعجبَ، وزيدٌ: فاعل المصدر، وعمرو: مفعوله، وأمسِ: ظرفٌ لضرَبٍ منصوب المحلِّ؛ لأنَّه مبنيٌّ).

٣- **شواهدُ وطريقة عرضه لها:** استشهد الشارح بالآيات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب.

٤- **تضمين الباب بتنبيهاته:** حيث ضمّن المصنف باب التمييز بتنبيهاته؛ ليوضح للمبتدئين ما يرى فيه فائدة لهم.

ثالثًا: عملي في البحث:

-نسخت النص وقابلته على نسخة أخرى، ثم ضبطْتُ ما يحتاج إلى ضبط.

-خرّجت ما فيه من شواهد وأمثلة ووثّقتها.

-حققت ما فيه من مسائل وخلافات وناقشتها.

- استدركت على المؤلف ما فاته أو وَهِمَ فيه.

- أجملت في نهاية البحث مجموعة من النتائج.

- صنعت فهرسًا للمصادر والمراجع.

نماذج من صور المخطوط:

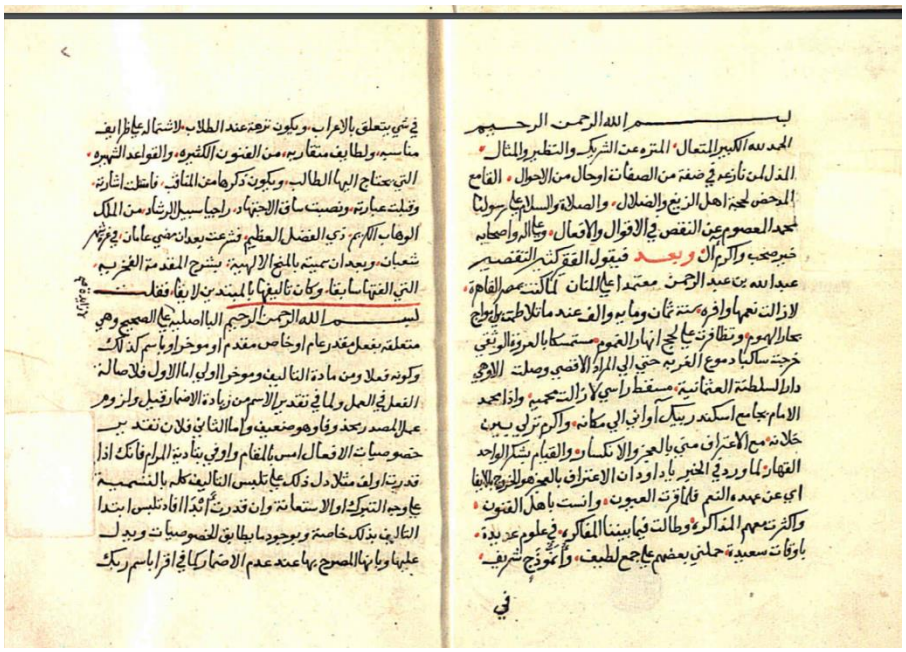

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

صفحة باب المصدر

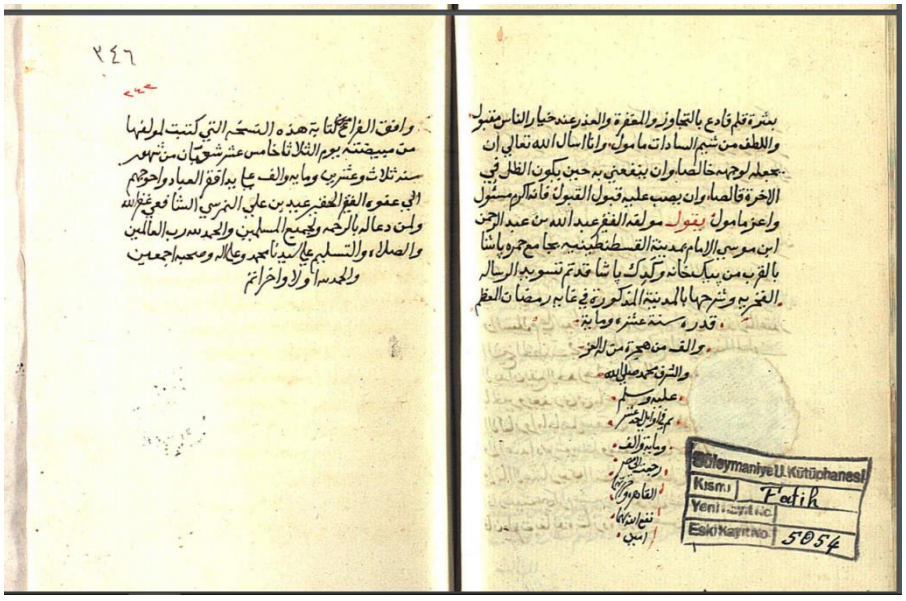

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

المبحث الثاني: النص المحقق

باب: ما يعمل عمل فعله سبعة[1]

لمّا كانت هذه السَّبعة ترفع وإن كانت قد تنصِب قُدِّمَت على المنصوبات؛ نظرًا لرفعها الأوَّل[2].

المصدر

وهو الاسم الدّال على الحدث الجاري على الفعل، كـ(الضَّرب والإكرام)[3]، وعملُه غير مقيَّد بزمان خاصٍّ، بخلاف اسم الفاعل فإنَّ عمله مقيَّد بزمان الحال أو الاستقبال[4]، فالمصدر يعمل عمل فعله سواءٌ كان بمعنى الماضي[5]، نحو: (أعجبَني ضربٌ زيدٌ عمرًا أمسِ)، وإعرابه:

أعجبَ: فعل ماضٍ، والنُّون للوقاية، وياء المتكلِّم مفعول به، والمصدر الذي هو ضرب فاعلُ أعجبَ، وزيدٌ: فاعل المصدر، وعمرو: مفعوله، وأمسِ: ظرفٌ لضرَبٍ منصوب المحلِّ؛ لأنَّه مبنيٌّ، أو كان بمعنى المستقبل، نحو: (أعجبَني إكرامٌ خالدٌ عمرًا غدًا)، وإعرابه: أعجبَ: فعل ماضٍ، والنُّون للوقاية، والياء مفعول به، وإكرام: فاعل أعجبَ، وخالدٌ: فاعل إكرام، وعمرًا مفعول به، وغدًا: ظرف لإكرام، أو كان بمعنى الحال، نحو: (أعجبَني إكرامٌ عمرٌو خالدًا الآن)[6]، وإعرابه كالذي قبله، هذه أمثلة المصدر المنكَّر.

وأمَّا أمثلة المصدر المُعرَّف بالإضافة، فنحو: (أعجبَني ضربُكَ زيدًا أمسِ)، و(أُريدُ إكرامَ عمرٍو أخاه غدًا)، و(أتعجَّبُ من ضربِه[7] عبدَه الآنَ).

وإعمال المصدر المعرَّف باللّام قليل[8]، نحو: (إذا صرفْتَ ألْفًا فلم أعجز عن الصَّرفِ دِرهمًا)[9].

قيل: لم يأتِ شيء في القرآن من المصادر المعرَّفة باللّام عاملًا في الفاعل والمفعول الصَّريح، بل قد جاء عاملًا بحرف الجرِّ نحو: {لا يُحبُّ اللهُ الجهر بالسُّوء} [النساء:١٤٨]، هكذا في بعض شروح العوامل.[10]

وقال ابن هشام في قطر النَّدى: "وإنَّما يعمل المصدر بثمانية شروط:

أحدها: أن يُجعل محلَّه فعلٌ مع (أن) أو فعلٌ مع (ما)[11].

فالأوَّل: كقولك: (أعجبَني ضربُك زيدًا)، و(يُعجبُني ضربُك عمرًا)، فإنَّه يصحُّ /٢١٦ظ/ أن تقول مكانَ الأوَّل: أعجبَني أن ضربتَ زيدًا، ومكانَ الثّاني: يُعجبُني أن تضربَ عمرًا.

والثّاني: نحو: (يُعجبُني ضربُك زيدًا الآنَ)، فهذا لا يمكن أن يحُلَّ محلَّه (أن ضربتَ)؛ لأنَّه للماضي، ولا (أن تضربَ)؛ لأنَّه للمستقبل، ولكن يجوز أن يُقال في مكانه:

(ما تضرب)، وتريد بـ(ما) المصدريّة، مثلُها في قوله تعالى: {بما رَحُبَت} [التوبة:٢٥]، و:{ودُّوا ما عنِتُّم} [آل عمران:١١٨]، أي: برُحْبِها وعنَتكم، ولا يجوز في قولك: (ضربًا زيدًا) أن تعتقدَ أنَّ (زيدًا) معمول لـ(ضربًا)، خلافًا لقوم من النَّحويّين[١٢]؛ لأنَّ المصدر هنا إنَّما يحلُّ محلَّه الفعل وحده بدون (أن) وبدون (ما)، تقول: (اضربْ زيدًا)، فـ(زيدًا) منصوب بالفعل المحذوف النّاصب للمصدر"[١٣].

والمخالف يقول: المصدر يعمل في موضعَين:

"أحدهما: أن يكون نائباً مناب فعله نحو: (ضربًا زيدًا) فـ(زيدًا) منصوب بـ(ضربًا)؛ لنيابته مناب (اضرِبْ).

والموضع الثّاني: أن يكون المصدر مقدَّرًا بـ(أنْ والفعل)، أو بـ(ما والفعل) إذا أريد به الحال".[١٤] فلا يجوز في نحو: (مررتُ بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ) أن تنصِب الصَّوت الثّاني بالصَّوت الأوَّل؛ لأنَّه لا يحُلُّ مع الأوَّل فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه؛ لأنَّ المعنى يأبى ذلك[١٥]؛ لأنَّ المراد أنَّك مررْتَ به وهو في حالة تصويته، لا أنَّه أحدَث التَّصويت عند مرورك به"، كذا قاله ابن هشام[١٦]، ولقائل أن يقول: زيادةً على /٢١٧و/ قوله: لفساد المعنى والتَّركيب أيضًا، إذ تأويل صوت بـ(يصوِّت) يمنع اختصاص (إذا) بالدُّخول على الأسماء إلّا أن يُقالَ: هي مختصَّةٌ بالدُّخول على الاسم ولو صورةً، ثمَّ أنَّ منع تأويل صوت بـ(يصوِّتُ)؛ لأنَّه وإن دلَّ على الحال لكنَّه يدلُّ على الحدوث في الحال، وهو ليس بمراد، وإنَّما المراد أنَّ له تصويتًا موجودًا مستمرًا الآن، ومنع تأويله بأن يصوِّت لدلالة (أن يصوِّت) على الحدوث في الاستقبال؛ لأنَّ (أن) تخلِّص المضارع للاستقبال، وكلٌّ من الحدوث وكون الحادث في الاستقبال غير مراد.

قال ابن عقيل: "فصوت حمار مصدر تشبيهيٌّ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتَّقدير: يصوِّت صوتَ حمارٍ، وقبلَه جملة وهي: لـ(زيدٍ صوتٌ)، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو: (زيد)، فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملةٌ وجب الرَّفع، نحو: (صوتُه صوتُ حمارٍ)، و(بكاؤُه بكاءُ الثَّكلَى)، وكذلك لو كان قبله جملة وليست مشتملةً على الفاعل في المعنى، نحو: (هذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكلَى)، و(هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ)"[١٧].

قال الرَّضيُّ في حاشيته على المتوسِّط[١٨]: "قوله: (فصوتُ حمارٍ) وقع للتَّشبيه علاجًا بعد جملة هي قوله: (فإذ له صوتٌ)، ولا مدخلَ في ذلك لقوله: (مررتُ)؛ بل هو لارتباط المعنى، ثمَّ قال: ونحو: (لزيدٍ صوتٌ صوتٌ حسَنٌ)، قوله: (صوتٌ حسَنٌ): بدل من قوله: (صوتٌ)، كما هو الظّاهر، ويحتمل التّأكيد اللَّفظيَّ نظرًا /٢١٧ظ/ إلى الجزء الأوّل

أن جُوِّزَ في غير مسند من النَّكرات، ويحتمل النَّعت نظرًا إلى الجزءِ الثّاني، فإن نُصِبَ كان مفعولاً مطلقاً إمّا للمصدر المذكور، أو لفعل مقدَّر، أي: (يُصوِّتُ صوتًا حسنًا).

وقوله: (علاجًا)، العلاج ما يُزاول من الأفعال بالآلات الظّاهرة من الجوارح، والمقصود: أن يكون دالاً على الحدوث دون الاستمرار؛ ليُناسبَ تقدير الفعل الدّالّ على الحدوث، نحو قوله: (له علمٌ علمُ الفقهاءِ)، و(له زهدٌ زهدُ الصُّلحاءِ)، فإنَّ (العلم) و(الزُّهد) دالّانِ على أمرين مستمرَّين، فلا يصلحُ تقدير الفعل فيه، فيرتفعانِ على البدليّة[١٩]، ولمّا كان المُعتبَر في لزوم النَّصب أن يكون المصدر (عِلاجًا) لم يصحَّ النَّصب في المثالَين المذكورَين، ووجب في نحو: (له ضربٌ ضَرْبَ الملوكِ)؛ لأنَّ المقصود الحدوث المستدعي تقديرَ الفعل، أي: يضربُ ضربَ الملوكِ، ثمَّ قالَ: قوله: (فإذا له صوتٌ[٢٠] صوتُ حمارٍ)، أنَّ رفع (صوتٍ) يحتمل أن يكون مبتدأً آخرَ وتُرِكَ فيه العاطف، وأن يكون بدل غلَطٍ لكنَّه مُستبعَد في كلام الفصحاء، وإن نُصِبَ يكون مفعولاً مطلقًا، أي: (يصوِّتُ صوتَ حمارٍ)" انتهى.

وقال السُّيوطيُّ في الهمع: "ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مُشبَّهًا به مُشعِراً بحدوثٍ بعد جملة حاوية فعلَه وفاعله معنًى دون لفظ[٢١]، ولا صلاحيةَ للعمل فيه، كقولك: (مررْتُ به /٢١٨و/ فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ)، و(له صُراخٌ صراخُ الثَّكلى)، واحترزنا بقولنا: (مشعرًا بحدوثٍ) عمّا لا يُشعر به، نحو: (له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماءِ)، فلا يجوز نصبه؛ لأنَّ نصب (صوت) وشبهِه إنَّما كان لكون ما قبله بمنزلةِ (يفعل) مسندًا إلى فاعل؛ إذ التَّقدير في: (وله صوت): (وهو يصوِّتُ)، فاستقام نصب ما بعده؛ لاستقامة تقدير الفعل في موضعه، وذلك لا يمكن في: (له ذكاءٌ)، فلم يستقم النَّصب.

وبقولنا: (بعد جملة) عمّا بعدَ مفردٍ، نحو: (صوتُه صوتُ حمارٍ)، فلا يجوز نصبه.

وبقولنا: (حاوية إلى آخره) عن نحو: (فيها صوتٌ صوتُ حمارٍ)، و(عليه نَوحٌ نَوحُ الحمامِ)، فالنَّصبُ في ذلك ضعيف؛ لأنَّه لم يشتمل على صاحب الصَّوت، فلم يمكن تقديرُه بـ(يصوِّتُ)، فوجه النَّصب على ضعفه أنَّ الصَّوتَ يدلُّ على المصوِّت.

وبقولنا: (ولا صلاحية للعمل فيه) عمّا يصلُح للعمل في المصدر، نحو: (هو مصوِّتٌ صوتَ حمارٍ)، فإنَّ (صوتَ حمارٍ) هنا ينتصِبُ بـ(مصوِّت) لا بمُضمَرٍ، ثمَّ إذا اجتمعت الشُّروط فإن كان معرفةً تعيَّن فيه ما ذُكرَ من النَّصب على المصدر، نحو: (له صوتٌ صوتَ الحمارِ)، وإن كان نكرةً جاز فيه مع ذلك الحاليّة بتقدير فعلٍ، أي: يُخرجه ويُبديه صوتَ حمارٍ.

ويجوز الرَّفع في المعرفة والنَّكرة على الإتباع بدلاً فيهما، ونعتاً في النَّكرة، وعلى الخبريّة بتقدير المبتدأ فيهما، وجعل ابن خَروف[٢٢] النَّصب /٢١٨ظ/ في هذا النَّوع أقوى منَ الرَّفع، قال: "لأنَّ الثّاني ليس الأوّل، فيدخله المجاز [والاتِّساع، وجعلهما ابن عُصفور متكافئَينِ؛ لأنَّ في الرَّفع المجاز][٢٣] وفي النَّصب الإضمار، والإتباع أولى من النَّصب إن خلَتِ الجملة عن صاحبه كما تقدَّم". انتهى[٢٤].

"الشَّرط الثّاني[٢٥]: ألّا يكون مصغَّرًا[٢٦]، فلا يجوز: (أعجبَني ضُريبُك زيدًا)، [و][٢٧]لا يختلف النَّحويُّون في ذلك، وقاس بعضهم على ذلك المصدر المجموع، فمنع إعماله حملاً له على المصغَّر؛ لأنَّ كلاً منهما مُباينٌ للفعل[٢٨]، وأجاز كثيرٌ منهم إعماله، واستدلُّوا بنحو قوله:[٢٩]

وَعَدْتَ وكان الخُلْفُ منك سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أخَاهُ بِيَثْرِبِ

على أنَّ (أخاه) منصوب بـ(مواعيد) على قول الأكثر.

الثّالث: ألّا يكون مضمرًا، فلا تقول: (ضربي زيدًا حسنٌ)[٣٠] و(هو عمرًا قبيحٌ)؛ لأنَّه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيُّون، واستدلُّوا بقوله[٣١]:

وما الحربُ إلا ما علمتُم وذُقتمُ وما هُوَ عنها بالحَديثِ المُترَجَّمِ

قالوا: (عنها) متعلّق بالضَّمير.

الرّابعُ: ألّا يكون محدودًا بالتّاء للمرّة[٣٢]، فلا يُقال: (أعجبني ضربتُكَ[٣٣] زيدًا)، وشذَّ قوله:[٣٤]

يُحَايِي بهِ الجَلْدُ الَّذي هو حازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ

فاعمل (الضَّربة) في (الملا)، وأمّا (نفسَ راكبٍ) فمعمول لـ(يُحايي)، ومعناه: أنَّه عدَلَ عن

الوضوء إلى التَّيمُّم وسقى الرّاكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه.

الخامس: ألّا يكون موصوفًا قبل العمل، فلا يقال: (أعجبني ضربُك الشَّديدُ زيدًا)، /٢١٩و/ فإن أخَّرت (الشَّديد) جاز، قال الشّاعر[٣٥]:

إنَّ وَجديَ بكَ الشَّديدَ أراني عاذرًا فيك مَن عهدتُ عهودا

فأخَّر (الشَّديد) عن الجارّ والمجرور المتعلّق بـ(وجدي).

السّادس: ألّا يكون محذوفًا، ولهذا ردَّ قولَ مَن قال: إنَّ التَّقدير في: (مالَك وزيدًا): مالَك وملابستُك زيدًا، وفي بسمِ اللهِ: ابتدائي بسمِ اللهِ، أي: ثابتٌ، فحذف المبتدأ والخبر، وأبقى معمولَ المبتدأ" كذا ذكره ابن هشام[٣٦] وغيرُه.

والذي في شرح ابن عبد الحقِّ السّنباطيِّ في شرح[٣٧] البسملة: "أنَّ حذف المصدر مع بقاء عمله ليس ممتنعاً على الإطلاق، وإنَّما الممتنع منه حذفه مع بقاء عمله من حيثُ كونُه مصدرًا، وهو رفع الفاعل ونصب المفعول لا من حيثُ كونُه مبتدأ، وإلّا لامتنع حذف المبتدأ مع إبقاء خبره، وهو جائز اتِّفاقًا"[٣٨].

ولَئن سلَّمنا امتناعَ حذف المصدر مع بقاء عمله مُطلقًا، فلا يرِد نحو: بسم الله؛ لأنَّه جارٌّ ومجرور، وهو يُتوسَّع فيه كالظَّرف؛ لكثرة دورهما في الكلام، وما ذُكر من أنَّ (بسم الله) معمول المصدر، أي: ابتدائي، ظاهرٌ على تقدير تعلُّقه به بلا واسطة.

وقال بعضهم: هو معموله، ولو كان معمولاً لـ(ثابتٌ) – الخبر عن ابتدائي – لأنَّ معمول المعمول لشيء معمولٌ له، وردَّه ابن عبد الحق بأنّ: "كون معمول المعمول الشيء معمولاً له باطلٌ، وإلّا لزم أن يكون المضاف إليه معمولاً للعامل في المضاف وهو باطل اتِّفاقًا"[٣٩] وحينئذٍ فـ(بسم الله) على تقدير كونه معمولا لـ(ثابت) ليس فيه حذف المصدر وإبقاء معموله، بل فيه حذف المصدر[٤٠] وإبقاء/٢١٩ظ/معمول معموله، وهو جائزٌ؛ لأنَّ معمول معمول الشَّيء ليس معمولاً لذلك الشَّيء، كما عُلم.

السّابع: ألّا يكون مفصولاً من معموله؛ ولهذا ردُّوا على مَن قال في قوله تعالى: (إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر) [الطارق:٨-٩] أنَّ (يومَ) معمول لـ(رجْع) ؛ لأنَّه قد فُصِلَ بينهما بالخبر[٤١].

الثّامن: ألّا يكون مؤخَّرًا عنه معمول[٤٢] فلا يجوز: (أعجبني زيدًا ضربُك)، وأجاز السُّهيليُّ تقديم الجارِّ والمجرور[٤٣]، واستدلَّ بقوله تعالى: (لا يبغون عنها حولا)[٤٤][الكهف:١٠٨].

وينقسم المصدر العامل ثلاثةَ أقسام[٤٥]:

أحدها: المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الأخيرين، وهو ضربان:

مضاف للفاعل، كقوله تعالى: (ولولا دفعُ الله الناسَ) [البقرة: ٢٥١].

ومضاف للمفعول[٤٦]، كقوله[٤٧]:

ألا إنَّ ظُلْمَ نفسِه المرءُ بَيِّنٌ إذا لم يصُنْها عن هَوَى يغلبُ العقْلا

فائدة تتعلَّق بإضافة المصدر:

المصدر قسمان: مصدر الفعل اللّازم، ومصدر الفعل المتعدِّي.

فأمّا مصدر المتعدِّي فهو باعتبار إضافته خمسةُ أقسامٍ:

الأوَّل: أن يُضاف إلى الفاعل ويذكرَ المفعول منصوبًا، نحو: (أعجبني ضربَ زيدٍ عمرًا).

والثّاني: أن يُضاف إلى الفاعل أيضًا، ولكن يُترَك المفعول، نحو: (عجبتُ من ضرب زيدٍ)[٤٨].

والثّالث: أن يُضاف إلى ما يقوم مقام الفاعل[٤٩]، نحو: (عجبتُ من ضرب زيدٍ)، أي: من أن ضُرِبَ زيدٌ، بضمِّ الضّاد، بخلاف الذي قبله فإنَّه على تقدير: من أن ضَرَبَ زيدٌ، بفتحِ الضّاد.

والرّابع: أن يُضاف إلى المفعول ويذكرَ الفاعل مرفوعًا، نحو: (عجبتُ من ضربِ اللِّصِّ الجلادُ).[٥٠]

والخامس: أن يُضاف إلى المفعول ويتركَ الفاعل، نحو: (يُستحبُّ تبريدُ الصَّلاةِ في الصَّيفِ).[٥١]

ثمَّ اعلم أنَّهم قالوا: إذا أُضيف هذا المصدر إلى غير ذوي العقول تعيَّنت إضافتُه إلى المفعول، ومنه الحديث: ((حبُّ الهرّةِ منَ الإيمانِ))[٥٢].

وأمّا مصدر اللّازم فهو قسم واحد، وهو: أن يُضاف إلى الفاعل، نحو: (جئتُ بعدَ ذهابِ زيدٍ).

وهذه الإضافات كلُّها معنويّة كما سيأتي في الإضافة، إلّا إذا كان المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول، فحينئذٍ تكون إضافته لفظيّة، نحو: (الحمد لله كِفْأ أفضاله).

قال شارحه: كِفأً: مصدرٌ بمعنى الفاعل منصوب على أنَّه صفة مصدر محذوف، أي: حمدٌ أكفَأُ أفضالِه، أي: مُكافئُ أفضالِه[٥٣].

الثَّاني: المنون[٥٤]: وإعماله أقيس من إعمال المضاف؛ لأنَّه يُشبه الفعل بالتَّنكير، كقوله تعالى: {أو إطعامٍ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً} [البلد:١٤-١٥]، ونحو: (عجبت من ضربٍ زيدًا)[٥٥].

الثَّالث: المعرَّف بـ(أل): وإعماله شاذٌّ قياسًا واستعمالا[٥٦]، ومنه قوله[٥٧]:

عَجِبْتُ من الرِّزْقِ المُسيءَ إلهُه .....

فرعٌ: اسمُ المصدر قد يعمل عمل الفعل.

قال ابنُ عقيلٍ في شرح الألفيّة: "والمراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدَّلالة، وخالفه بخلوّه لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعله دون تعويضٍ كـ(عطاء)، فإنَّه مساوٍ لـ(إعطاء) معنًى ومخالفٌ له بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ/٢٢٠ظ/ منها لفظًا وتقديرًا، ولم يُعوَّض عنها شيء.

واحترز بذلك ممّا خلا من بعض ما في فعله لفظًا ولم يخلُ منه تقديرًا، فإنَّه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدرٌ وذلك نحو: (قتال)، فإنَّه مصدر (قاتل)، وقد خلا من

الألف التي قبل التّاء في الفعل، لكن خلا منها لفظًا ولم يخلُ تقديرًا، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: (قاتل قِيتالًا)، و(ضارب ضِيرابًا)، لكن انقلبَتِ الألف ياءً لكسر ما قبلها، واحترز بقوله: دون تعويض ممّا خلا ممّا في بعض فعله[٥٨] لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوِّض عنه شيء فإنَّه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر[٥٩]، وذلك: (عِدةٌ) فإنَّه مصدر (وَعَدَ)، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوِّضَ منها التّاء.

وزعم ابن المصنِّف، أعني: بدر الدّين محمد ابن مالك أنَّ (عطاء) مصدرٌ، وأنَّ همزته حذفَتْ تخفيفًا، وهو خلاف ما صرَّح به غيره منَ النَّحويّين،[٦٠] في قوله[٦١]:

أكُفْراً بعد رَدِّ الموتِ عنّي وبعد عَطائِكَ المِئَةَ الرَّتاعا

فـ(المئة) منصوب بـ(عطائك).

ومنه حديث الموطَّأ: ((مِن قُبلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوضوءُ[٦٢])) فـ(امرأتَه) منصوب بـ(قُبلة)، وهي اسم مصدر هو التَّقبيل.

وإعمال اسم المصدر قليل، ومَن ادَّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وَهِمَ، فإنَّ الخلاف في ذلك مشهور[٦٣].

وقال الصَّيمريُّ[٦٤]: إعماله شاذٌّ[٦٥].

وقال ضياءُ الدِّين العِلجُ[٦٦] في البسيط: "ولا يبعُد أنَّ ما قام مقام المصدر يعمل عمله فعله[٦٧]"، ونقلَ عن بعضهم/٢٢١و/ أنَّه أجاز ذلك قياسًا".[٦٨]

وفي الشُّذور: "اسم المصدر: والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثَّواب، وإنَّما يُعمِله الكوفيُّ والبغداديُّ"[٦٩].

ثمَّ قال[٧٠]: "وهو يُطلَق على ثلاثة أمورٍ: أحدُها: يعمل اتِّفاقاً، وهو ما بُدِئَ بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة، كالمضرَب والمقتَل، وذلك لأنَّه مصدر في الحقيقة، ويُسمَّى المصدرَ الميميَّ، وإنَّما سمَّوه أحياناً اسم مصدرٍ تجوُّزًا[٧١]، ومن إعماله قولُ الشّاعر[٧٢]:

أظلومُ إنَّ مُصابَكم رجلاً أهدَى السَّلام تَحِيّةً ظُلُمُ

...إلى أن قال:

والثّاني: ما لا يعمل اتِّفاقاً، وهو ما كان من أسماء الأحداث علَماً، كـ(سُبحانَ) علَماً للتَّسبيح... إلى أن قال:

والثّالث[٧٣]: ما اختُلِفَ في إعماله، وهو ما كان اسمًا لغير الحدَثِ، فاستُعمِلَ له كالكلام، فإنَّه في الأصل اسم للملفوظِ به منَ الكلماتِ، ثمَّ نُقِلَ إلى معنى التَّكليم، والثَّواب فإنَّه في الأصل اسمٌ لما يُثابُ به العمّال، ثم نُقِلَ إلى معنى الإثابة، وهذا النَّوع ذهب الكوفيُّون والبغداديُّون إلى جواز إعماله تمسُّكًا بما ورد من نحو قوله[٧٤]:

لأنَّ ثوابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ جِنانٌ منَ الفِردوسِ فيها يُخَلَّدُ

وقوله[٧٥]:

قالوا: كلامُكَ هِنْداً وهي مُصْغِيَةٌ يَشفيكَ؟ قُلتُ صحيحٌ ذاك لَوْ كانا

ومنع ذلك البصريُّون، فاضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها[٧٦]".

الخاتمة والنتائج:

من خلال تحقيق هذا الباب وصلت إلى ما يأتي:

– خالف المصنف النحاة في ترتيبهم لما يعمل عمل الفعل فقدم المصدر على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة في حين أن النحاة يقدمون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ويؤخرون المصدر.

– كان يوجز القول في بعض المواضع، ومن الإيجاز قوله في المصدر: " وأمّا غير المؤكِّد فيُحذَف عامله للدَّلالة عليه وجوبًا في بعض مواضع، وجوازًا في أُخرَى." ولم يذكرها.

– أغفل بعض الشروط، قال في باب المصدر: " وعملُه غير مقيَّد بزمان خاصٍّ، بخلاف اسم الفاعل فإنَّ عمله مقيَّد بزمان الحال أو الاستقبال." في حين أغفل أسباب أخرى قد ذكرتها في التحقيق ولم يشر إلى أن ما ذكره بعضا منها.

الهوامش:

---

[١] بعضهم من جعلها أربعة كابن السراج وهي: "الأول منها اسم الفاعل والمفعول به، والثاني الصفة المشبهة باسم الفاعل، والثالث المصدر الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه، والرابع أسماء سموا الأفعال بها." وهو بذلك خالف تقسيم النحاة المعتاد. الأصول: ١/ ١٢٢، وهناك من النحاة لم يذكر عددها، في حين عدها ابن هشام سبعة، وهي: "اسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل." شرح قطر الندى: ٢٥٦–٢٨٢.

[٢] خالف المصنف النحاة في ترتيبهم لباب الأسماء التي أعملت عمل الفعل، فالأول: اسم الفاعل، والثاني: اسم المفعول، والثالث: الصفة المشبهة باسم الفاعل، والرابع: المصدر... يُنظر: الأصول في النحو: ١/١٢٢–١٤٧.

[٣] كذا في شرح قطر الندى: ٢٦٠، وقال سيبويه: " وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ ". وقال المبرد في يريد المعنى ذاته: "والمصدر

اسم الفعل" يريد من الفعل الحدث. الكتاب ١/ ٣٤، والمقتضب ٢ / ٣٧، ٦٨/٣، ٢٢٦/٣، و٢٩٩/٤، ويُنظر: شرح الرضي: ٧٠٣/٢.

[٤] هنا يفرق المصنف بين اسم الفاعل والمصدر، ولكنه اقتصر على سبب واحد فقط، وهناك أسباب أخرى أغفلها:

- لا يجوز أن يتقدم معموله عليه، وسبب ذلك أنه مقدر بـ(أن) والفعل، و(أن) من الموصولات ولا يتقدم على الموصول من صلته شيء.
- يعمل بمعنى الحال والاستقبال، وبمعنى المضي وفي (أن) الإضافة محضة بخلاف اسم الفاعل. المقتضب: ٢٦٩/٣، والأصول: ١/ ١٣٧، وشرح جمل الزجاجي: ١٢١/٢.

ولم يوضح لنا المصنف الفرق بين المصدر وبين (أن) والفعل، قال المبرد: "والفصل بين المصدر نحو: الضرب والقتل، وبين (أن يضرب) و(أن يقتل) في المعنى أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة: الماضي، والموجود، والمنتظر. وقولك: أن نفعل لا يكون إلا لما يأتي." المقتضب: ٢١٤/٣.

[٥] حكي عن ابن أبي العافية أنه لا يعمل ماضيا، ولعله لا يصح عنه. يُنظر: شرح الرضي: ٧٠٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٥٦/٥.

[٦] في الأصل: (أعجبني إكرام خالد الآن).

[٧] في (ب): (ضرب).

[٨] ومثّل سيبويه لذلك بقول الشاعر من [المتقارب]:

ضعيفُ النَّكايَةِ أَعْدَاءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِى الأَجلْ

فنصب المصدر المقترن بـ(أل): (النكاية)، مفعولًا به: (أعداءه)، واستحسن ابن السرّاج قول من قال: أن (الضرب) لا ينصب في قوله: (أردت الضرب زيدًا) وإنما نصب بإضمار فعل. يُنظر: الكتاب: ١٩٢/١، والأصول في النحو: ١٣٧/١، والإيضاح العضدي: ١٦٠، وشرح الرضي: ٧١٦/٢.

[٩] يُنظر: العوامل المائة للجرجاني، بشرح خالد الأزهري:٢٨٨-٢٨٩.

[١٠] قال الرضي: ٧١٦/٢-٧١٧: "وسيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقا... والمبرد منعه، قال: لاستفحال الاسمية فيه." لعله وهم؛ لأن المبرد لم يمنعه. يُنظر: الكتاب: ١٩٢/١، والمقتضب: ١٣/١-١٤.

[١١] لم يوضح المصنف الفرق بين استخدام (أن) أو (ما) مع الفعل وهي:

(أن) توصل بالماضي والمستقبل، و(ما) توصل بالماضي وبالحال.

قال ابن فاخر: إذا أعملنا المصدر، وهو حال قدرناه بـ(ما) والفعل، لأن (ما) المصدرية ليست للمصدر، وقدره سيبويه بـ (أن) الناصبة لضمير الشأن فيقدر في الماضي أنه ضرب، وفي قسيميه أنه يضرب، ويضرب يصلح للحال والاستقبال. يُنظر: الكتاب: ١٨٩/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٥٦/٥ وشرح ابن عقيل: ٩٣/٣-٩٤.

[١٢] يُنظر: شرح الرضي: ٧١٨/٢، وارتشاف الضرب: ٥ / ٢٢٥٥

[١٣] منقول بتصرف يسير من شرح قطر الندى: ٢٦٠-٢٦١.

[١٤] "فيقدر بـ(أن) إذا أريد المضي أو الاستقبال، نحو: (عجبت من ضربك زيدا أمس، أو غدا) والتقدير: من أن ضربت زيدا أمس، أو من أن تضرب زيدا غدا، ويقدر بـ(ما) إذا أريد به الحال." شرح ابن عقيل: ٩٣/٣-٩٤.

ولم يشر هنا إلى الخلاف الحاصل حول عدم ظهور الفعل، وأنه على ثلاثة مذاهب:

- لا ينقاس، ونسبه أكثر المتأخرين إلى سيبويه، وأنه يقصره على السماع.
- أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام وفي الخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد، وهو اختيار ابن مالك.
- أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، عن الأخفش والفراء. ارتشاف الضرب، ص٢٢٥٣-٢٢٥٤.

[١٥] في (ب): (بذلك).

[١٦] شرح قطر الندى: ٢٦١، منقول بتصرّف، وقال سيبويه:٣٦٣/١: "وأمّا: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول، وإنما جاز رفعه على سَعة الكلام.".

وتندرج هذه المسألة حول "أن يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة عليه، أي على اسم بمعناه. وأن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل نحو: (مررت فإذا له صوتٌ صوتَ حمار) و(إذا له بكاءٌ بكاءَ ذات داهية)، فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي، واقع بعد جملة، وهي: (له صوت) و(له بكاء) وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه، وهو المصدر الأول، ومشتملة ايضًا على صاحب المصدر، وهو (الهاء) في (له)، ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني؛ لأنه لا يحل محله فعل، لا مع حرف مصدري، ولا بدونه، لأن المعنى يأبى ذلك؛ لأن المراد: أنك مررت به في حال تصويت وبكاء، لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به. وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لأن معنى: (إذا له

صوت) هو يصوتن فاتجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه." شرح التصريح: ٥٠٦/١، ويُنظر: الأصول في النحو: ٢٥٢/٢، والانتصار لسيبويه على المبرد (المسألة:٣٤): ١٠٥.

[١٧] شرح ابن عقيل: ١٨٤/٢، منقول بتصرّف يسير، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٤٣/٢.

[١٨] لم أقف على الكتاب، والمتوسط لركن الدين الاستراباذي (ت٧١٧هـ)، قال حاجي خليفة: "وصنف السيد ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي الحسيني ثلاثة شروح على الكافية؛ كبير وهو المسمىّ بالبسيط، ومتوسط وهو المسمى بالوافيه وهو المتداولة، وصغير. كشف الظنون: ١٣٧٠/٢.

[١٩] يُنظر: الكتاب: ٣٦١/١-٣٦٢.

[٢٠] في الأصل و(ب): (ضرب)

[٢١] في الأصل: (لفظه)، وما أثبته من (ب) ومن الهمع.

[٢٢] أبو الحسن، علي بن مُحَمَّد بن علي بن محمد، ابن خروف الحضرميّ (٥٢٤ - ٦٠٩ هـ) عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وابن طاهر، وتوفي بأشبيليّة. له كتب، منها: (شرح كتاب سيبويه) سماه: (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، و(شرح الجمل للزجاجي)، وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. يُنظر: معجم الأدباء: ١٩٦٩/٥-١٩٧٠، إونباه الرواة على أنباه النحاة: ١٩٢/٤، ووفيات الأعيان: ٣٣٥/٣، وتاريخ الإسلام: ٢٢٠/١٣.

[٢٣] مابين المعقوفتين زيادة من (ب).

[٢٤] همع الهوامع: ١٢٦/٣-١٢٨.

[٢٥] هنا يكمل ما بدأ به من ذكر الشروط التي نقلها عن ابن هشام: يُنظر: شرح قطر الندى: ٢٦١.

[٢٦] جاء نوع من هذا المصدر النائب عن الفعل (مصغرا) وهو رويدا في أحد استعمالاته، وتجوز إضافته إلى الفاعل، نحو: (رويد زيد عمرا)، وإلى المفعول، نحو: (رويد زيد). يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٥٦/٣.

[٢٧] أضفتها للسياق، وكذا جاء في شرح القطر: ٢٦١.

[٢٨] يُنظر: شرح الرضي: ٧١٩/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٥٨/٣، وشرح الأشموني: ٣٣٤/٢.

[٢٩] البيت من الطويل، نسبه ابن مالك الى علقمة، والشاهد فيه قوله : "مواعيد عرقوب أخاه" إذ أعمل المصدر: (مواعيد) فنصب (أخاه) وهو جمع (موعد) بمعنى (وعد)، وأختار أبو حيان الأندلسي:ارتشاف الضرب: ٢٢٥٨/٥: مذهب أبي الحسن بن سيده في عدم جواز إعماله مجموعا، ويؤول ما ورد مما يقتضي ظاهره أنه يعمل مجموعًا، والبيت من شواهد: الخصائص: ٢٠٩/٢، وشرح التسهيل: ١٠٧/٣، والمقاصد النحوية: ٩٦٤/٢، وهمع الهوامع: ٦٦/٥.

[٣٠] في (ب): (أحسن).

[٣١] البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، والبيت من معلقته المعروفة، ديوانه: ٦٨، ورواية الديوان: الحديث المرجّم، أي: الذي فيه ظن وشك، ويكون مبنيا عليهما.

والشاهد فيه قوله: " والشاهد في قوله: "وما هو عنها" فـ(هو) ضمير المصدر على رأي الكوفيين والتقدير: وما الحديث عنها؛ فـ(هو) ضمير (الحديث) واستشهد به الكوفيون على إعمال ضمير المصدر في الجار والمجرور، والبيت من شواهد: شرح الرضي: ٧١٣/٢، وشرح التسهيل: ١٠٦/٣، والتذييل والتكميل: ٥٦/١١، وشرح قطر الندى: ٢٦٢، وهمع الهوامع: ٥٤/٣.

[٣٢] في (ب): (للمرأة).

[٣٣] في (ب): (ضربك).

[٣٤] البيت من الطويل، لم أقف على قائله، و(يحايي): بمعنى يحيي؛ من الإحياء، و(الجلد) أي: القوي الصلب، و(الحازم): الضابط، و(المَلا) ، أراد به التراب، وقوله: (يحايي به) أي: بالماء، يصف مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشًا، والشاهد فيه قوله: "بضربة كفيه الملا" إذ أعمل المصدر (ضربة) وهو (اسم المرة) فأضافه للفاعل، ونصب بعده (الملا) وهو مفعوله وهذا شاذ؛ لأن المصدر المحدود لا يعمل، فإذا ورد حكم بشذوذه. والبيت من شواهد: شرح الكافية الشافية: ١٠١٥/٢، وشرح التسهيل: ١٠٨/٣، وتوضيح المقاصد: ٨٤٢/٢، وشرح قطر الندى: ٢٦٣، والمقاصد النحوية: ١٤١٥/٣، وشرح الأشموني: ٣٣٥/١، وهمع الهوامع: ٦٥/٥.

[٣٥] البيت من الخفيف، لم أقف على قائله، والشاهد فيه قوله: "إن وجدي"، فإنه مصدر مضاف إلى فاعله ، وأخرت صفته (الشديد) ؛ لأنه يُشترطُ في إعمالهِ أن لا يُنعتَ قبلَ تمامِ عمله. وهو من شواهد: شرح التسهيل: ١٠٩/٣، والتذييل والتكميل: ٦١/١١، وشرح قطر الندى: ٢٦٤، وشرح التصريح: ٦٧٩/١، والمقاصد النحوية: ١٢٩٢/٣.

[٣٦] منقول من شرح قطر الندى مع تصرف يسير: ٢٦١-٢٦٦.

[٣٧] (شرح) : تكرر في الأصل.

[٣٨] شرح المقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة وغيرها للأنصاري، للسنباطي، أحمد بن أحمد، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، رقم المخطوط (٦١٥٣): /٨و-ظ/

[٣٩] شرح البسملة:/ ٨ظ/

[٤٠] قوله: (وإبقاء معموله بل فيه حذف المصدر) سقط من (ب).

[٤١] يُنظر: وشرح الرضي: ٢/ ٧١١، وشرح الأشموني: ٣٣٨/٢.

[٤٢] في (ب): (الا يكون مؤخرا عن معموله).

[٤٣] قال السهيلي: "حول تقديم صلة المصدر عليه: فصل: وفيه: حديثك أن أرى منه خروجا. قوله منه الهاء راجعة على الحديث وحرف الجر متعلق بالخروج وإن كره النحويون ذلك لأن ما كان صلة من صلة المصدر عندهم فلا يتقدم عليه لأن المصدر مقدر بأن والفعل فما يعمل فيه من صلة أن فلا يتقدم، ومن أطلق القول في هذا الأصل ولم يخصص مصدرا من مصدر فقد أخطأ المفصل وتاه في تضلل، ففي التنزيل: {أكان للناس عجبا أن أوحينا إلى رجل منهم} (يونس:٢). ومعناه أكان عجبا للناس أن أوحينا، ولا بد للام ها هنا أن تتعلق بعجب؛ لأنها ليست في موضع صفة ولا موضع حال لعدم العامل فيها، وفيه أيضًا: {لا يبغون عنها حولا} (الكهف: ١٠٨) و{ولم يجدوا عنها مصرفا} (الكهف: ٥٣) وفيه أيضًا: {لوليت منهم فرارا} (الكهف: ١٨). وتقول لي فيه رغبة وما لي عنك معول، فيحسن كل هذا بلا خلاف." الروض الأنف للسهيلي في شرح السيرة النبوية لابن هشام: ١٦٦/٢.

[٤٤] منقول بتصرف يسير من شرح قطر الندى: ٦٦٧.

[٤٥] يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ١١٤/٢.

[٤٦] يُنظر: الأصول في النحو: ١٣٨/١، وشرح جمل الزجاجي: ١١٦/٢-١١٨، وشرح الرضي: ٧٠٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٥٨/٣، شرح قطر الندى: ٢٦١، وشرح ابن عقيل: ٩٤/٣، وشرح الأشموني: ٣٣٣/٢.

[٤٧] البيت من الطويل، لم أقف على قائله، والشاهد فيه قوله: "ظلم نفسه المرء" حيث أضيف المصدر (ظلم) إلى المفعول به (نفسه) من إضافة المصدر للمفعول، وجاء بعده بالفاعل وهو قوله: (المرء)، والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ١١٨/٣، والتذييل والتكميل: ٨٩/١١، وشرح قطر الندى: ٢٦٧، وشرح التصريح: ٥/٢.

[٤٨] يُنظر: شرح الأشموني، ٢/٣٣٦-٣٣٧.

[٤٩] ذكر المصنّف خمسة أقسام للمصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول، في حين أن هناك من ذكرها أربعة فقط وأسقط الثالث الذي ذكره المصنف هنا، وأسقط بعضهم الشرط الثالث المذكور هنا أيضًا مضيفا شرطا خامسا وهو: أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون، نحو: (أعجبني انتظار يوم الجمعة زيد عمرا). يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ١١٦-١١٨، وشرح الأشموني: ٢/٣٣٧.

[٥٠] هناك خلاف في هذه المسألة لم يشر إليه المصنّف، إذ أجاز سيبويه والجمهور ذلك، وذهب بعض النحاة إلى أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر. يُنظر: الكتاب: ٢/٣٥٩، وارتشاف الضرب: ٥/٢٢٥٩، وشرح الأشموني: ٢/٣٣٦.

[٥١] هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في الفاعل لم يشر إليه المصنف هنا، فمذهب البصريين أن الفاعل محذوف، ومذهب الكوفيين أنه مضمر في المصدر، ومذهب أبي القاسم بن الأبرش أنه منوي ولا يقاس هو محذوف ولا مضمر بل منوي إلى جنب المصدر. يُنظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٥٨، وشرح الأشموني: ٢/٣٣٧.

[٥٢] حديث موضوع، قال العجلوني في كشف الخفاء ومزيل الإلباس: ١/٤٠٠: "قال القاري: موضوع كما قاله الصغاني وغيره".

[٥٣] كافأَ يكافِئ، مُكافأةً، فهو مُكافِئ، والمفعول مُكافَأ، وهو كفؤه وكفيئه ومكافئه وكفاؤه، ولا كفاء له وهو مصدر بمعنى المكافأة وضع موضع المكافيء. يُنظر: أساس البلاغة، (كفأ): ٢/١٣٩.

[٥٤] هناك خلاف في المصدر المنون:

إذ ذهب الفراء والكوفيون إلى أن المنون لا يعمل أصلا، وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل يفسره المصدر من لفظه وتنوينه صار كـ (زيدٍ) و (عمروٍ). ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٦٠

والمصنف هنا لم يوضح المصدر المنون ومتى يحذف الفاعل؛ مكتفيًا بالاستشهاد بالآية فحسب دون إشارة إلى محل الشاهد، إضافة إلى أنه لم يشر إلى رأي الفراء في هذا المصدر المنون فهو يرى أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل معه.

قال ابن عصفور: "فأما إذا كان المصدر منونا فإنك ترفع به الفاعل وتنصب المفعول، وذلك نحو قولك: يعجبني ضرب زيد عمرا، ويجوز لك أن تحذف الفاعل إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وذلك نحو قول الله تعالى: {أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما} التقدير: أو

أن يطعم أحدكم يتيما... وزعم الفراء انه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنون. " شرح جمل الزجاجي: ٢/١١٤-١١٦، ويُنظر: وارتشاف الضرب: ٥/٢٢٥٩-٢٢٦٠.
وقد يكون الرأي المنسوب للفراء من أنه لا يجوز ذكر الفاعل بعد المصدر المنون قوله: "ولو رفعت (الكواكب) تريد: زيناها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هي التي زينت السماء" معاني القرآن: ٢/ ٣٨٢.

ووجدت أبا حيان يقول: "وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون. قالوا: وحمله على ذلك أنه لم يُسمع." التذييل والتكميل: ١١/ ٧٤.
والسيوطي يقول: "ويحذف معه، أي المنون، الفاعل، وأوجبه الفراء، فقال: لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة، لأنه لم يسمع." همع الهوامع: ٥/٧٥.

[٥٥] يُنظر: شرح قطر الندى:٢٦١و٢٦٩-٢٧٠، وشرح ابن عقيل: ٣/٩٤، وشرح الأشموني: ٢/٣٣٣.

وخالف الرضي النحاة في أن المنون أقوى، قال: "وليس أقوى أقسام المصدر في العمل: المنون كما قيل بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل لكون الفاعل كالجزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشد شبها بالفعل." شرح الرضي: ٢/٧١٥.
وهناك خلاف، فالأستاذ أبو علي يقول: على أن إعماله منونا أقوى، وذهب الفراء وأبو حاتم إلى أن الأحسن المضاف ثم المنون، وذهب ابن عصفور إلى أن إعمال ذي (أل) أقوى من إعمال المضاف في القياس. والذي اختاره أبو حيان أن إعماله مضافا أحسن من قسيميه، وإعمال المنون أحسن من إعمال ذي (أل). يُنظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٦٢.

[٥٦] لم يشر المصنف إلى الخلاف الحاصل في المصدر المعرف بـ(ال) ففيه مذاهب:

- لا يجوز إعماله، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم جماعة من البصريين كابن السراج.
- و من ذهب إلى أن حكم المصدر المعرف بـ(ال)، حكم المصدر المنون يرفع الفاعل وينصب المفعول، وهو مذهب سيبويه.
- وزعم بعضهم أنه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرف بـ(ال).
- أنه يجوز إعماله على قبح، وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين.
- التفصيل بين أن يعاقب الضمير (أل) فيجوز إعماله، أو لا يعاقب فلا يجوز، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة، واختاره أبو حيان.

يُنظر: الكتاب: ٣١٩/١، والإيضاح العضدي: ١٦٠، وشرح جمل الزجاجي: ١١٨/٢-١١٩، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٠/٥-٢٢٦١. والدرر اللوامع على همع الهوامع: ٣٠٥/٢-٣٠٦.

[٥٧] صدر بيت من الطويل، وعجزه: ..... **ومن تَرْكِ بعضِ الصالحين فقيرا**

لم يُنسب إلى قائل، والشاهد فيه قوله: "الرزق المسيء إلهه" حيث رفع المصدر المعرف بـ(أل)، ونصب المفعول به "المسيء" وهذا شاذٌ. وهو من شواهد: التذييل والتكميل: ٨٦/١١، و شرح قطر الندى: ٢٦٩، وشرح التصريح: ٦/٢.

[٥٨] في شرح ابن عقيل: ٩٩/٣: (من بعض ما في فعله).

[٥٩] قوله: (بل هو مصدر) سقط من (ب).

[٦٠] لم أقف على ما ذهب إليه بدر الدين إلا فيما ذكره ابن عقيل في شرحه، ومن قال أنه مصدر ذهب هذا المذهب ابن مالك وعلته قريبة مما ذكره ابنه إذ قال: "ومن المحكوم بمصدريته (ثواب وعطاء) أصلهما (إثواب وإعطاء)، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال والمصدرية باقية كـ(طاعة وطاقة وجابة) والأصل: (إطاعة وإطاقة وإجابة)؛ لأنها مصادر: (أطاع وأطاق وأجاب)، فحذفت الهمزة واكتفى بالتقدير."

ومثلهما أبو حيان وعلّته أنه مصدر لقرب ما بينه وبين أصله، فقال: "ومن المحكوم بمصدريته مع خلوه من بعض حروف فعله كينونة وثواب وعطاء وطاعة وطاقة وجابة، الأصل كيونونة وإثواب وإعطاء وإطاعة وإطاقة وإجابة، فهذه وأمثالها مصادر لقرب ما بينها وبين أصلها." وذهب بعضهم إلى أنه اسم مصدر وليس بمصدر، منهم السيرافي إذ قال: " وقالوا: أعطيته عطاء؛ بمعنى: إعطاء، والعطاء: اسم للشيء الذي يعطى."

والرضي وزين الدين ابن الوردي وابن هشام والسيوطي قال: " وَاسْتعْمل نحو: (عَطاء وثواب) مصدرا وَلَا يُقَاس." يُنظر: شرح الكتاب: ٢٨٠/٢، وشرح التسهيل: ١٢٢/٣، وشرح الرضي: ٣٥٣/١، والتذييل والتكميل: ٩٩/١١، وتحرير الخصاصة: ٤١٧/٢-٤١٨، وأوضح المسالك: ١٨٢/٢ و١٧٦/٣، وشرح شذور الذهب: ٢٠٢، وتمهيد القواعد: ٢٨٥٩/٦، وهمع الهوامع: ١٠١/٣.

[٦١] البيت من الوافر، للقطامي وهو شاعر اموي، قيل أنه خاله الأخطل، ديوانه: ٣٧ (٣٥/٢)، ورتاعا: الراتعة، وهي الناقة السمينة التي ترتع في خصب وسِعة، والشاهد فيه قوله: "عطائك المئة" فقد عمل اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل، لأنه بمعنى (الإعطاء)، فنصب مفعولين، أولهما (المئة)، والثاني محذوف، تقديره: (إيّاي) وقد منع البصريون إعماله

إِلَّا فِي الضَّرُورَة، وَجوزهُ الكوفيون والبغداديون إِلْحاقًا لَه بالْمَصدَرِ، والبيت من شواهد: الأصول في النحو: ١٤٠/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٦٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٧٣/١، وشرح جمل الزجاجي: ١١٩/٢، وشرح التسهيل: ١٢٣/٣، وشرح ابن الناظم: ٢٩٨، وشرح الرضي: ٧٢٠/٢، والتذييل والتكميل: ٩٩/١١، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٤/٥، وأوضح المسالك: ١٧٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٩٩/٣، والمقاصد النحوية: ١٤٠١/٣، وشرح الأشموني: ٣٣٦/٢ همع الهوامع: ١٠٣/٣ و ٧٧/٥.

[٦٢] أخرجه مالك في الموطأ: (٦٠/٢)، في كتاب الصلاة، باب من قبلة الرجل امرأته.

[٦٣] ويقتصر إعماله عند ابن عصفور الاسم على السماع، وعند أبي حيان لا خلاف في جواز إعماله، وحكمه حكم المصادر في تقسيمه إلى مضاف ومنون وذي (أل) وجميع أحكام المصدر. يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ١١٩/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٣/٥.

[٦٤] أبو محمد، عبد الله بن على بن إسحاق الصّيمرىّ النحوىّ (ت٣٨٥هـ) عاصر أبا عبدالله النمري اللغوي البصري؛ إذ قال في كتابه التبصرة:٦٥١: (وأملى علينا أبو عبدالله النمري)، وكان الصيرمي فهما عاقلا، وصنف كتابه (التبصرة) في النحو ، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين، ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة، أكثر أبو حيان من النقل منه. يُنظر: إنباه الرواة: ١٢٣/٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٧٢، والوافي بالوفيات: ١٨١/١٧، وبغية الوعاة: ٤٩/٢.

[٦٥] هذا مانقله عنه ابن عقيل:١٠١/٣؛ ولكن الصيمري ذكر أنه إعماله من النوادر، يُنظر: التبصرة والتذكرة: ٢٤٥.

[٦٦] صاحب البسيط ضياء الدّين بن العلج، أَكثر أَبو حيَّان وأَتباعه من النَّقل عنه، وذكر السيوطي أنه لم يقف له على ترجمة، وجاء في كتاب لحسن موسى الشاعر: "قال ابن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) : "وقد تخرج بالأستاذ أبي عليّ الشلوبين رحمه الله، ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً كأبي الحسن بن عصفور، وأبي الحسن بن أبي الربيع، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل، وأبي عبد الله بن العلج، وأبي الحسن بن الضَّائع، وأبي الحسن الأبذي، وأبي عليّ بن أبي الأحوص، وأبي جعفر اللبلي، وابن يللجنت، وأبي القاسم الصفار، وأبي العباس بن الحاج، وغيرهم، وكلّهم أئمة كبار مصنفون في علم العربية وغيره، قد طبقوا بعلمه الآفاق، وملأوا بفوائده وفرائده الأوراق ... " فهذا النصّ إشارة واضحة إلى أن ابن

العلْج كان من طبقة بن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) وغيره من تلامذة الأستاذ أبي عليّ الشلوبين" يُنظر: بغية الوعاة: ٣٧٠/٢، والكشف عن صاحب البسيط في النحو: ١٥٠.

[٦٧] وفي شرح ابن عقيل:" ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله". شرح ابن عقيل: ١٠١/٣.

[٦٨] منقول بتصرف يسير من شرح ابن عقيل: ٩٨/٣-١٠١.

[٦٩] شذور الذهب: ٢٨، وشرحه: ٢١٣.

تناول في هذه الجزئية مسألة خلافية حول إعمال اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره، فقد أجازه الكوفيون والبغداديون، وقد منعه الكسائي في ثلاثة ألفاظ وهي: الخبز والدهن والقوت، فلا نقول: عجبت من خبزك الخبز، وأجاز الفراء ذلك. يُنظر: الأصول في النحو: ١٤٠/١، وشرح جمل الزجاجي: ١٢٠/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٥/٥ .

[٧٠] أي: ابن هشام في شرح شذور الذهب: ٥٢٦.

[٧١] قال في المقتضب: ٢١٨/٢-٢١٢: "اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأن المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه من الإعمال وغيره، وذلك قولك: ضربته مضربا: أي: ضربا، وغزوته غزوا ومغزى، وشتمته شتما ومشتما."

[٧٢] البيت من الكامل. نسبه ابن هشام إلى عرجي، وونسبه العيني إلى الحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، وقال" قال الحريري في درة الغوّاص: قائله العَرْجي ، وليس بصحيح، والصحيح ما ذكرناه، والبيت في ديوان العَرْجي: ٣١٩ (ق٨/٨٣)، برواية: **أهدى السلام تحية ظلم**

والشاهد فيه قوله: "مصابكم رجلًا" حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميًّا، فقد أضاف (مصاب) إلى فاعله، وهو كاف الخطاب، ثم نصب به مفعوله، وهو قوله: (رجلًا)، وكأنه قال: إن إصابتكم رجلًا، يُنظر: الأصول في النحو: ١٣٩/١، وشرح جمل الزجاجي: ١١٩/٢، وشرح التسهيل: ١٢٤/٣، والتذييل والتكميل: ١٠٢/١١، ومغني اللبيب: ٤٥/٦، والمقاصد النحوية: ١٣٩٩/٣، ووشرح الأشموني: ٣٣٦/٢.

[٧٣] في(ب): (والسادس).

[٧٤] البيت من الطويل، لحسان بن ثابت، ديوانه:٣٠٦/٢ (ق٨/١٥٢)، وثواب بمعنى: الإثابة، والشاهد فيه قوله: "ثواب الله كل موحد" حيث أعمل اسم المصدر (ثواب)، عمل الفعل، فنصب المفعول به (كل)، والبيت من شواهد: شرح التسهيل: ١٢٣/٣، وارتشاف

الضرب: ٢٢٦٤/٥، وشرح شذور الذهب: ٢١٤، وتمهيد القواعد: ٢٨٥٧/٦، والمقاصد النحوية: ١٤١٤/٣، وهمع الهوامع: ٧٨/٥.

[٧٥] البيت من البسيط، لم أقف على قائله، والشاهد فيه قوله: "كلامك هندًا"، و(كلام)، هنا، اسم مصدر عملَ عمل المصدر، فرفع فاعلًا، وهو الكاف في (كلامك)، ونصب مفعولًا به هو قوله: (هندًا)، والبيت من شواهد: ارتشاف الضرب: ٢٢٦٥/٥، و شرح شذور الذهب: ٢١٤، وشرح الأشموني: ٣٣٦/٢.

[٧٦] فهي عندهم محمولة على إضمار فعل يدل عليه هذه المأخوذات من مواد الأحداث، ويأتي المصدر دالا على الماهية، ولا يلحظ فيه عمل. يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٦٤/٥-٢٢٦٥، والنص منقول عن شرح شذور الذهب: ٢١١-٢١٤.

المصادر والمراجع:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

٢. أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣. الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، المحقق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

٥. الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

٧. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط١، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
٩. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
١٠. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١١. تاريخ الإسلام وَوفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣ م.
١٢. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين ابن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.
١٣. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر–دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
١٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط١.
١٥. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.
١٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المرادي(ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٨م.
١٧. : الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

١٨. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣ هـ)، المحقق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

١٩. ديوان العَرْجي، جمعه وحققه وشرحه د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

٢٠. ديوان القطامي، تحقيق د. ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠.

٢١. ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٢٢. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم السهيلي(ت٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٣. متن شذور الذهب، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.

٢٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

٢٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٢٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، الأشموني(٩٠٠هـ)، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٢٧. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٢٨.شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد أبي بكر الأزهري(ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٩.شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق ج١: د. حسن بن محمد إبراهيم الحفظي، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، وج٢: د. يحيى بشير مصري، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، إدارة الثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية.
٣٠.شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٣١. : شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: دز إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٣٢.شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٩٧٧ م.
٣٣.شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار، إشراف/ د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٤.شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام (ت٧٦١هـ) اعتنى بها/محمد ابو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٥.شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣.
٣٦.شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
٣٧.العوامل المائة للجرجاني، بشرح خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق د. البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

٣٨. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٩. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، أبو الفداء الدمشقي (ت ١١٦٢هـ)، المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.
٤١. الكشف عن صاحب البسيط في النحو، حسن موسى الشاعر، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة السنة ٢٠ - العددان ٧٧-٧٨ محرم - جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٤٢. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.
٤٣. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٤٤. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٤٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق وشرح/ د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، الكويت.
٤٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين العيني (ات ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد

توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
٤٧. المقتضب، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
٤٨. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة بمطبعتها استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ود: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٥٠. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٥١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: ج١ و ج٢و ج٣ و ج٦/١٩٠٠، ج٤/ط١-١٩٧١، ج٥ و ج٧/ط١-١٩٩٤.

المخطوطات

١. شرح المقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة وغيرها للأنصاري، للسنباطي، أحمد بن أحمد، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، رقم المخطوط (٦١٥٣).